

الفصل الثاني

أثناء الغزو الإيطالي

عندما وقع الغزو الإيطالي لليبيا في أكتوبر ١٩١١، لم يكن قد مضى على إعلان الدستور العثماني ومشاركة النواب الليبيين في " مجلس المبعوثان " ما يربو على الثلاث سنوات إلا قليلاً.

وعلى الرغم من المرارة التي أحست بها النخب والزعامات في كل من طرابلس الغرب وبرقة بسبب مواقف الدولة العثمانية المتخاذلة تجاه ذلك الغزو، إلا أنه على ما يبدو فإن تجربة العيش في ظل الدستور على قصرها، والمشاركة في حياة برلمانية، على مستوى الدولة العثمانية وعلى المستوى المحلي، لم تبارح ذاكراتهم ووجداناتهم بل لا يوجد شك في أنها أصبحت تشكل جزءاً أساسياً من تجربتهم ومن قناعاتهم وتصوراتهم السياسية، وهو ما يفسر لنا ترسخ مطلب العيش في كنف دستور وحياة برلمانية عندهم حتى وهم يخوضون أشرس معاركهم في مقاومة الغزاة الإيطاليين وجهادهم من أجل تحرير وطنهم وهو ما تكشف عنه بكل جلاء الوقائع والنصوص التالية ...

أولاً: على مستوى إقليم طرابلس

لقد عتبر زعماء إقليم طرابلس الغرب عن تعلقهم بفكرة الدستور وانتخاب من ينوب عنهم ويتحدث باسمهم ويسوي أمورهم خلال شتى مراحل كفاحهم في مواجهة الغزاة الطليان تستوقفنا منها الوقائع والمشاهد التالية:

أ - إعلان الجمهورية الطرابلسية:

فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وخروج إيطاليا منها منهوكة القوى، انتهز زعماء حركة المقاومة في طرابلس الغرب هذه الفرصة وأعلنوا " الجمهورية الطرابلسية " وذلك خلال اجتماع عقده في بلدة " مسلاتة " يوم ١٦ من نوفمبر ١٩١٨. والذي يعيننا^١ الإشارة إليه في هذا المقام:

(١) أن المجتمعين انتخبوا " مجلس إدارة الجمهورية " الذي يتكون من أربعة أعضاء هم: سليمان الباروني و أحمد المريض ورمضان السويطي و عبد النبي بلخير.

٣١ لمن يرغب في الاستزادة حول هذا الموضوع وملابساته ومآلاته الرجوع إلى:

- السنوسية زين ودولة تأليف محمد فؤاد شكري. من منشورات مركز الدراسات الليبية بأكسفورد - بريطانيا. الطبعة الأولى (المحققة) ٢٠٠٥ م.
- الحركة السنوسية في ليبيا - الجزء الثالث تأليف الدكتور علي محمد محمد الصلاحي. دار البيارق للطباعة والنشر والتوزيع. عمان - الأردن. الطبعة الأولى - ١٩٩٩ م.

(٢) أن المجتمعين انتخبوا " مجلس شورى الجمهورية " الذي يتكون من (٢٢) عضواً^{٣٢} يمثلون المناطق^{٣٣} التي تتشكل منها الجمهورية. واختاروا الشيخ محمد سوف بك رئيساً أول للمجلس والشيخ يحيى بك الباروني رئيساً ثانياً (نائباً للرئيس).

(٣) كما اختار المجتمعون " مجلس الجمهورية الشرعي " من أربعة من كبار العلماء^{٣٤} هم بمثابة السلطة القضائية في الجمهورية على أن تكون أحكامهم وفقاً للفقهاء الإسلاميين على مذهب الإمام مالك وأعراف وتقاليد البلاد.

(٤) كما جرى اختيار مختار بك كعبار رئيساً لمالية الجمهورية وعبد الرحمن عزام باشا (مصري)^{٣٥} مستشاراً للجمهورية. كما جرى فيما بعد تعيين اللواء الفخري عبد القادر باشا الغنای (من بنغازي) قائداً لجيش الجمهورية.

لم ينفذ الاجتماع قبل أن يؤدي المجتمعون من أعضاء مجلس الجمهورية ومجلس شوراها يمين الإخلاص والولاء لها والذي كان نصه:

" أقسم بالله العظيم قابضاً بيدي على هذا القرآن الكريم أن أجعل نفسي ومالي فداءً لوطني وحكومتنا الجمهورية الطرابلسية، وأن أكون لعدوها عدواً، ولصديقها صديقاً، ولقانونها الشرعي مطيعاً. "

وفي يوم ١٨ نوفمبر ١٩١٨ أصدر مجلس الجمهورية بلاغاً أذاعه في أنحاء البلاد يعلن تأسيس الجمهورية وجاء فيه ما نصه:

" قررت الأمة الطرابلسية بتوقيع استقلالها بإعلان حكومتها الجمهورية باتفاق آراء علمائها الأجلء وأشرفها وأعيانها ورؤساء المجاهدين المحترمين الذين اجتمعوا من كل أنحاء البلاد، وقد تم انتخاب أعضاء مجلس الجمهورية، وإن الأمة الطرابلسية تعتبر نفسها حائزة لاستقلالها الذي اكتسبته بدماء أبنائها وقوتها، منذ سبع سنين، وسعيدة بالوصول إلى هذه الغاية التي هي أشرف ما تصل إليه الأمم، وتنهئ أبنائها بتمام نجاحهم واتحادهم على الثبات في الدفاع عن وطنهم وحكومة الجمهورية الجديدة والتوفيق من الله تعالى وحده. "

٣٢ راجع ملحق رقم (١).

٣٣ هذه المناطق هي الجبل الغربي، وترهونة، والجفارة، ومسلاتة، والساحل، وزليتن، ومصراته، وسرت، وورقلة، وغريان والعزيرية والزواوية والنواحي الأربعة وصرمان والمجبلات وفزان (مرزق، والشاطي، وغدامس).

٣٤ هم الشيخ الزروق بو خريص (من غريان) والشيخ محمد الإمام (من الزنتان) والشيخ عمر المساري (من الزاوية) والشيخ مختار الشكشوكي (من مدينة طرابلس).

٣٥ لعب عبد الرحمن عزام باشا دوراً مهماً في تأسيس " الجمهورية الطرابلسية " وكان وراء كثير من القرارات والمناورات السياسية التي اتخذتها الجمهورية منذ تأسيسها. وقد أورد مؤلف كتاب " السنوسية دين ودولة " نبذة واسعة عنه. راجع الصفحات (٣٤٤ - ٣٤٧).

وقد ذُيِّلَ هذا الإعلان بتوقيعات أعضاء مجلس إدارة الجمهورية.

كما قرر المجلس إرسال بلاغات في اليوم نفسه إلى الحكومات الإيطالية والإنجليزية والفرنسية وإلى الرئيس الأمريكي ويلسون.

الذي يعنينا بعد ذلك من أمر هذه الجمهورية أن قادتها دخلوا في مناورة سياسية ومحادثات مع الحكومة الإيطالية هدفها الحصول على جملة من الحقوق في مقدمتها الجنسية الإيطالية وإنشاء الحكم الذاتي في طرابلس.

وقد بدأت المفاوضات بين الجانبين الطرابلسي والإيطالي التي عرفت بمباحثات " حلّة الزيتون " في ٨ أبريل ١٩١٩ وقّمت الطرابلسيون مطالبهم بعنوان:

" مواد دستورية يعرضها مجلس الجمهورية الطرابلسية لتأسيس إمارة حرة بطرابلس الغرب تحت إشراف الحكومة الإيطالية على أن تكون الشريعة الغراء قانونها الأساسي "

وقد أسفرت هذه المفاوضات عما عرف بصلح سواني بن يادم الذي تمّ يوم ٢١ أبريل ١٩١٩ الذي اعترفت فيه الحكومة الإيطالية بالمطالب الأساسية لزعماء طرابلس الغرب من خلال ما عرف بالقانون الأساسي الذي صدق عليه الملك الإيطالي عمانوئيل الثالث يوم ٣١ مايو ١٩١٩ وصدر بمنشور في الأول من يونيو ١٩١٩.

وكان من أبرز ما جاء بهذا القانون الأساسي - الدستور - هو:

، تحويل حكومة طرابلس من حكومة عسكرية إلى مدنية والاعتراف بالحكومة الوطنية للمقر الطرابلسي ومقرها مدينة طرابلس.

، إناطة السلطة التشريعية بمجلس نواب يتجدد أعضاؤه كل أربع سنوات ويقوم السكان في طرابلس الغرب بانتخابه.

، يمارس السلطة التنفيذية " مجلس حكومي " مؤلف من عشرة أعضاء ينتخب " مجلس النواب " ثمانية^{٣٦} منهم وتعين الحكومة الإيطالية العضوين الآخرين. ويرأس هذا المجلس حاكم عام له السلطة العسكرية والمدنية يعينه ملك إيطاليا. وتنتهي العضوية في " المجلس الحكومي " بانتهاء العضوية في " المجلس النيابي ".

، نص القانون الأساسي على وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية فيما يخص الأحوال الشخصية للمسلمين وضمان حرية العبادة.

، نص أيضاً على حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحق التعليم وإعفاء المواطنين من التجنيد الإجباري.

٣٦ في ٤ ديسمبر ١٩١٩ أصدر والي طرابلس الإيطالي أمره بتعيين ثمانية أعضاء بمجلس حكومة القطر الطرابلسي بناء على كتاب من أحمد بك المريض أفاده بموجبه أنه تم انتخاب الأعضاء المذكورين لعضوية المجلس. والأعضاء الثمانية هم: عمر بك أبو دبوس، وأحمد بك شستوي، وعلي بك الشنطة، وأحمد بك القساطري، ومحمد الصويعي بك، والحاج محمد فكيبي بك، ومحمد بك ابن الفقيه حسن.

ب- مؤتمر غريان ١٩٢٠

بقيت الوعود والحقوق التي وردت بالقانون الأساسي حبراً على ورق وذلك بفعل عاملين أساسيين:

أولاً: نية الإيطاليين المبيتة بعدم تنفيذ ما ورد بالقانون الأساسي، وقد وضحت هذه النية بعد استدعاء الوالي الإيطالي غاريوني إلى روما في أغسطس ١٩١٩ واستبداله بوالي جديد هو (منزجر) اتسمت مواقفه بالتسوية والمماطلة في الاستجابة لمطالب الزعماء الطرابلسيين (عدم تخصيص مكان للمجلس النيابي أو للحكومة الوطنية، والإصرار على أن أصوات الأعضاء في المجلس الحكومي هي استشارية وليست ملزمة الأمر الذي أدى إلى استقالة أربعة من أعضاء المجلس الثمانية وقيام الوالي بإلغاء عضوية الأربعة الآخرين).

ثانياً: تجدد الصراع بين زعماء الجمهورية الطرابلسية مما أدى إلى مقتل أحدهم (رمضان السويحلي - أغسطس ١٩٢٠) وتجدد الحرب الأهلية بين قبائل الزنتان والبربر خلال عامي ١٩٢٠، ١٩٢١ وكان هذا الصراع والقتال في جزء كبير منه راجعاً إلى دسائس ومؤامرات الحكومة الإيطالية.

ولم تجد نفعاً الجهود التي بذلها عدد من زعماء الجمهورية الآخرين منذ سبتمبر ١٩١٩ من أمثال أحمد بك المريض من أجل التعجيل بتنفيذ القانون الأساسي والمحافظة على حقوق الطرابلسيين الواردة به، وهي الجهود التي تمثلت في تأسيس " حزب الإصلاح الوطني " وإنشاء صحيفة " اللواء الطرابلسي " ^{٣٧} ناطقة باسم الحزب.

إزاء هذه الحالة المتردية التي بدا فيها الإيطاليون بشكل قاطع غير راغبين في الوفاء بما تعهدوا به بموجب القانون الأساسي، كما بدت فيه " الجمهورية الطرابلسية " - من الناحية الفعلية والواقعية - غير ذات فاعلية، جرت المبادرة إلى دعوة أعيان وشيوخ وزعماء الإقليم الطرابلسي إلى " مؤتمر عام " عقد في شهر نوفمبر ١٩٢٠ في بلدة " غريان " عاصمة الجمهورية الطرابلسية ^{٣٨}. واختار المؤتمر ^{٣٩} أحمد بك المريض رئيساً للمؤتمر ^{٤٠}.

وأصدر المؤتمر بعد انتهاء جلساته قراراً جاء فيه:

" إن الحالة التي آلت إليها البلاد لا يمكن تحسينها إلا بإقامة حكومة قادرة، ومؤسسة على ما يحق للشرع الإسلامي، بزعامة مسلم ينتخب من الأمة،

٣٧ السنوسية دين ودولة . م . س . ص (٣٧٣ - ٣٧٥).

٣٨ كان للجمهورية الطرابلسية عاصمتان الأولى هي " العزيزية " والثانية " غريان " .

٣٩ امتنع سليمان الباروني عن حضور المؤتمر لتأثره بالحرب التي وقعت بين قبائل الزنتان والبربر. كذلك فقد امتنع عبد النبي بلخير عن المشاركة في أعمال المؤتمر بسبب مقتل رمضان السويحلي (أغسطس ١٩٢٠) على أيدي عساكر بلخير.

٤٠ أرسل أحمد المريض إلى سليمان الباروني بعد انتخاب الأول رئيساً للمؤتمر بأنه مستعد للتنازل له عن الرئاسة غير أن الباروني أبى وحاول المؤتمر إقناعه فامتنع.

لا يعزل إلا بحجة شرعية وإقرار مجلس النواب، وتكون له السلطة الدينية والمدنية والعسكرية بأكملها بموجب دستور تقره الأمة بواسطة نوابها، وأن يشمل حكمه جميع البلاد بحدودها المعروفة.

كما انتخب المؤتمر هيئة سياسية لملء فراغ القيادة السياسية للجمهورية الطرابلسية وتكونت هذه الهيئة من (٢١) عضواً^{٤١} برئاسة الشيخ أحمد المريض، كما اختير عبد الرحمن عزام مستشاراً للهيئة التي سميت "هيئة الإصلاح الوطني".

وفيما انهمك قادة هيئة الإصلاح الوطني في تأسيس حكومة وطنية لإدارة شئون البلاد الداخلية باسم "هيئة الإصلاح المركزية"^{٤٢} تولى رئاستها أحمد بك المريض، فقد شكلت الهيئة وفدين توجه أحدهما إلى روما لإبلاغ حكومتها بما توصلت إليه الهيئة من قرارات أملاً في حمل الطليان على احترام وعودهم التي قطعوها على أنفسهم منذ إصدار القانون الأساسي. وقد ذهب هذا الوفد إلى روما وقد طالب الوفد الحكومة الإيطالية بتنفيذ القانون الأساسي وتحدث في مسألة انتخاب الأمير المسلم ولكن الأخيرة رفضت إجابة أي شيء من مطالب الطرابلسيين^{٤٣}. أما الوفد الثاني فقد كانت مهمته إجراء مفاوضات مع الحركة السنوسية في برقة^{٤٤}.

٤١ راجع ملحق رقم (٢).

٤٢ ضمت هذه الحكومة كلا من بشير السعداوي ومحمد بن عمر وحسين بن جابر ومحمد فرحات وعبد الرحمن صادق بن الحاج ومحمد مختار كعبار ومحمد فكيني والصويعي الخيتوني. وكان مستشار هذه الحكومة هو عبد الرحمن عزام باشا وكان الهدف من وراء تشكيل الحكومة أن تتكفل بتنظيم شئون الجهاد وتنفيذ قرارات المؤتمر.

٤٣ تشكل هذا الوفد من خالد بك القرنتي، وعبد السلام بك البوصيري، ومحمد فرحات الزاوي، والصادق بن الحاج. وقد تصادف وجود الوفد بروما مع زيارة الأمير إدريس السنوسي لها عقب توقيع اتفاق الرجمة بينه وبين الحكومة الإيطالية (كما سنشير فيما بعد) وقد دامت زيارة الأمير لإيطاليا أربعين يوماً استقبلته خلالها الحكومة الإيطالية استقبالا رسمياً، ولقى حفاوة بالغة من ملك إيطاليا وحكومتها. راجع السنوسية دين ودولة. م. س. ص (٣٧٩).

٤٤ يذهب محمد فؤاد شكري مؤلف كتاب "السنوسية دين ودولة" إلى أن الإخفاق الذي طبع زيارة الوفد الطرابلسي إلى روما (والتي دامت ستة أشهر) كان من بين الأسباب الهامة التي زادت في إحكام الروابط الجديدة التي كان الزعماء الطرابلسيون يجذون لإنشائها مع الحركة السنوسية في برقة ص (٣٧٩).

ج- ميثاق قصر سرت (٢٢ يناير ١٩٢٢)

من الواضح أن الزعماء الطرابلسيين الذين التقوا في مؤتمر غريان " ما كانوا يقصدون بقرارهم الذي أشار إلى " الرجل المسلم المنتخب " غير التمهيد لاختيار السيد محمد إدريس السنوسي للمهمة التي تحدثت عنها القرار نفسه كما سلفت الإشارة^{٤٥}. ولا شك أن إخفاق الوفد الذي أرسلته " هيئة الإصلاح المركزية " إلى روما في مهمته قد زاد من قناعة قادة الهيئة في توجيههم نحو هذا الاختيار^{٤٦}.

وعلى ما يبدو فإن السيد محمد إدريس السنوسي من جانبه كانت تحركه منذ مدة بعيدة الرغبة في تجميع كلمة الليبيين وتأليف النفوس النافرة حتى يصبح في مقدور البلاد مواجهة العدو في جبهة متحدة، وهو ما يفسر انتهازه لفرصة ورود كتاب إليه من أحمد بك المريض (رئيس هيئة الإصلاح المركزية) مليء بعبارات المجاملة السامية، ومبادرته بإرسال الرد على هذه الرسالة. وحمل هذا الرد المجاهد إبراهيم الفيل الذي حضر إلى " مصراته " موفداً من قبل السيد محمد إدريس وداعياً إلى الاتفاق حيث رحّب به أحد شيوخ مصراته وهو الشيخ محمد بن حسن بن عبد الملك.

كانت هذه الخطوات من الجانبين (الطرابلسي والبرقاوي) عاملاً مهماً في تعزيز الثقة بينهما وفي تمهيد الطريق للقاء وفدين^{٤٧} عنهما في " قصر سرت " خلال شهري ديسمبر (١٩٢١) ويناير (١٩٢٢) وانبثق عن ذلك اللقاء " ميثاق سرت " المعروف بتاريخ ٢١ يناير ١٩٢٢ (الموافق ٢٢ من شهر جمادى الأولى ١٣٤٠ هـ) يعنينا منه في هذا المقام ما ورد في المواد التالية:

المادة (٥)

" يرى الطرفان أن مصلحة الوطن وضرورة الدفاع ضد العدو المشترك تقضي بتوحيد الزعامة على البلاد، ولذلك يجعلان غايتهم انتخاب أمير مسلم تكون له السلطة الدينية والمدنية داخل دستور ترصاه الأمة. "

المادة (٦)

" يتخذ الطرفان الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الغاية المذكورة في المادة الخامسة، وأن تكون تولية الأمير بإرادة الأمة. "

٤٥ السنوسية دين ودولة . م . س . ص (٣٧٨).

٤٦ السنوسية دين ودولة . م . س . ص (٣٧٩).

٤٧ كان الوفد البرقاوي (السنوسي) يضم كلا من صالح باشا الأطيوش وخالد القيصه والشيخ نصر الأعمى والشيخ صالح السنوسي بن عبد الهادي البراني (معظمهم من قبيلة المغاربة) أما الوفد الطرابلسي فكان يضم كلا من عبد الرحمن عزام باشا وأحمد السويحلي وعمر بو نبوس ونوري السعداوي والشثوي بن سالم والصويحي الخيتوني والحاج صالح بن سلطان. وقد لعب كل من صالح باشا لطويوش وعبد الرحمن عزام باشا دوراً هاماً في الوصول إلى اتفاق بين الجانبين وفي توحيد كلمتهما.

المادة (٧)

" متى تحققت الغاية المذكورة في المادة الخامسة يجب انتخاب مجلس تأسيسي من الفريقين لوضع القانون الأساسي والنظم اللازمة لإدارة البلاد، وقبل ذلك، وتمهيداً لهذه الأعمال، يجب على الفريقين أن يرسل كل منهما مندوباً^{٤٨} للبلدين لأجل أن يشتركا في سياسة البلاد والتدابير المقتضاة للدفاع عن الوطن. "

المادة (١٠)

" تجتمع هيئة منتخبة من أهالي طرابلس وبرقة مرتين في كل سنة في شهري المحرم ورجب للنظر في مصالح البلاد. "

ويتضح من هذه العواد بكل جلاء أن الطرفين كانا عازمين على:

- (١) أن يتم اختيار أمير البلاد عن طريق الانتخاب.
- (٢) أن تستند سلطات الأمير إلى دستور ترضاه الأمة.
- (٣) أن تكون تولية الأمير بارادة الأمة.
- (٤) انتخاب مجلس تأسيسي من الفريقين تكون مهمته وضع القانون الأساسي والنظم اللازمة لإدارة البلاد.
- (٥) انتخاب هيئة من أهالي طرابلس وبرقة مرتين في كل سنة للنظر في مصالح البلاد.

ومرة أخرى يتأكد عزم النخب والزعامات الليبية على التمسك بفكرة الدستور الذي يضعه ممثلو الأمة ويكون برضاها وعلى اللجوء إلى أسلوب الانتخاب في اختيار قيادتهم والهيئات التي تنتظر في مصالح بلادهم.

ثانياً: على مستوى إقليم برقة

بالنسبة لولاية/ إقليم برقة يمكننا أن نشير - فيما يتعلق بموضوعنا - إلى الوقائع والمحطات التالية التي يتبين من خلالها تمسك وتعلق قادتها وزعمائها بفكرة الدستور والبرلمان ومبادئ الشورى والانتخاب على النحو الذي كان عليه إخوانهم خلال حقبة مقاومتهم للغزو الإيطالي وصراعهم معه.

أ- حكومة أجدابيا

إثر تسلّم السيد إدريس شنون برقة السياسية والعسكرية من السيد أحمد الشريف السنوسي ١٩١٦/ ١٩١٧ م، اتخذ من مدينة أجدابيا مقراً لقيادته وأقام بها حكومة وطنية

٤٨ تنفيذاً لهذه الفقرة ذهب بشير بك السعداوي لتمثيل طرابلس لدى حكومة برقة وأوفد الأمير إدريس السيد عبد العزيز العيسوي كي يمثله لدى الطرابلسيين في مصراته.

نظّم بها الدواوين وقسم الإدارات، ونظّم ورتب الجيش وشمل نفوذ هذه الحكومة جميع أراضي برقة من الحدود الليبية المصرية شرقاً إلى " قصر سرت " غرباً.

ويهمنا أن نشير إلى أنه كان للسيد إدريس خلال هذه الفترة مجلسان يتشاور معهما في تصريف شئون الحكومة أحدهما يتألف من كبار العلماء والإخوان السنوسيين والآخر يتكون من شيوخ وأعيان القبائل.

ب- القانون الأساسي لبرقة

أسوة بما فعلته إيطاليا في إقليم طرابلس المتمثل في إصدارها للقانون الأساسي الخاص بالإقليم في أول يونيو ١٩١٩، قامت أيضاً بإصدار قانون أساسي آخر خاص ببرقة في ٣١ أكتوبر من العام ذاته (١٩١٩).

وبمقتضى هذا القانون صارت حكومة برقة تتألف:

أولاً: من وال يعينه ملك إيطاليا، ويجمع بين كل من الولاية المدنية والعسكرية على نحو ما حددته الأحكام الخاصة بذلك.

ثانياً: من مجلس نواب محلي، يتألف من نواب قبائل القطر وحضره، يلحق بهم عدد معلوم من أعضاء يستحقون الجلوس فيه بمقتضى وظائفهم، ومنهم من يعينه الوالي.

ثالثاً: من دوائر رئاسية (مصالح) مدنية وعسكرية ينصب رؤساؤها بأمر ملكي.

وعلى ما يبدو فإن شيوخ القبائل توجسوا من المخاطر التي انطوت عليها خطوة الحكومة الإيطالية بإصدار ذلك القانون الأساسي، فعقد نحو مائة من كبارهم اجتماعاً في أجدابيا قرروا فيه أنهم " لا يقبلون بالإيطاليين إلا في المدن الساحلية على أن يقتصر عملهم على التجارة ".

أدت هذه التحفظات من قبل زعماء قبائل برقة إلى بدء مفاوضات جديدة بين الطرفين البرقاوي والإيطالي انتهت بالتوقيع بينهما في ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠ على ما عرف بـ " اتفاق الرجمة " الذي تضمن في صلبه كافة المبادئ التي كانت قد وردت بالقانون الأساسي لبرقة ويهمنا في هذا الخصوص أن نشير إلى أنه وفقاً لهذا الاتفاق:

■ مُنح السيد إدريس السنوسي لقب " الأمير " بحيث يكون وراثياً.

■ قُسمت حكومة برقة إلى قسمين:

الأول: الإمارة السنوسية، ويرأسها الأمير محمد إدريس السنوسي الذي يخضع له القطاع الجنوبي من برقة وعاصمتها أجدابيا.

ويتولى السلطة التشريعية فيها " مجلس نواب " منتخب
يمثل المدن والقرى والواحات بنسبة عدد سكانها. ومدة
العضوية أربع سنوات.

الثاني: القطاع الشمالي من برقة، ويتألف من السواحل وبعض
الجبل الأخضر، وهو يخضع لحاكم إيطالي يدير شؤونه
المدنية والعسكرية.

وفي ضوء هذا الاتفاق تم في أبريل ١٩٢١ قيام أول " مجلس نيابي " (يضم
نحو ستين أكثرهم من زعماء القبائل الذين انتخبهم أتباعهم، وبينهم عدد قليل من أبناء
المدن، وكان ثمة ثلاثة أعضاء إيطاليين يمثلون الجالية الإيطالية). وجرى اختيار السيد
صفي الدين السنوسي رئيساً للمجلس. وعقد المجلس خمس جلسات حتى مارس ١٩٢٣
عندما ألغت إيطاليا جميع الاتفاقيات التي عقدها مع السنوسية.

ثالثاً: على مستوى الإقليمين (وثيقة بيعة أهل طرابلس للأمير إدريس)

في ٢٢ من أبريل ١٩٢٢ قرر الطرابلسيون إرسال وفد^{٥٠} إلى الأمير إدريس
السنوسي في أجدابيا يعرضون عليه مبايعته بالإمارة تنفيذاً لما قرره هيئة الإصلاح
المركزية.

وفي ٢٢ من أغسطس من العام نفسه حمل وفد طرابلسي جديد برئاسة بشير بك
السعداوي^{٥١} وثيقة بيعة أهل طرابلس للأمير إدريس مؤرخة في ٢٨ من يولييه ١٩٢٢.

بعد وصول الوفد الذي حمل البيعة إلى أجدابيا قام الأمير باستشارة زعماء برقة
حول هذا الموضوع خلال مؤتمر عقده معهم في " جردس العبيد " في شهر أكتوبر
١٩٢٢ وقام إثر ذلك بقبول تلك البيعة في ٢٢ نوفمبر من العام نفسه.

٤٩ أورد مؤلف كتاب " ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال " أن ذلك المجلس كان الأول من
نوعه في دنيا العرب. د. نقولا زيادة. من منشورات معهد الدراسات العربية العالمية. جامعة الدول
العربية. القاهرة - مصر. الطبعة الأولى ١٩٥٨.

٥٠ كان الوفد يتألف من الشيخ محمد بن حسن والشيخ محمود المسلاتي والشيخ الطاهر الزاوي وقد
طلب الوفد من الأمير إدريس الحضور إلى مصراته كي تتم مبايعته، غير أن الأمير اعتذر عن
الذهاب إلى مصراته بسبب اعتلال صحته واعدأ أن يتم ذلك في الخريف التالي.

٥١ ضم هذا الوفد كلا من عبد الرحمن عزام بوصفه مستشاراً لهيئة الإصلاح بالإضافة إلى محمد
الصادق بك بن الحاج ونوري السعداوي والشيخ محمد عبد الملك.

وجاء في " كتاب البيعة " ^{٥٢} الذي أرسله الزعماء الطرابلسيون إلى الأمير إدريس:

" سمو مولانا الأمير الجليل السيد محمد إدريس حفظه الله ورعاه، إنه لا يخفى على سموه أن الخلاف ما يزال قائماً بينهم وبين الحكومة الإيطالية، ذلك لأن الحكومة الإيطالية وجهت عزمها إلى العيث بجميع حقوقنا شرعيها وسياسيتها وإداريتها، وجعلت من قوتها مبرراً للتصرف في مصيرنا وحقوقنا الطبيعية، ونحن خير أمة أخرجت للناس، لا نتحمل ضيماً، ولا نرضى أن تضمحل شريعتنا، ولا أن يتطرق الخلل إلى ديننا القويم، كائناً من كان، الأمر الذي حملنا على ركوب الأخطار واقتحام الحروب المتواليه، معتمدين على قوة الحق، إلى أن نظفر بتحقيق أمنيتنا القومية، ألا وهي تأسيس حكومة دستورية يرأسها أمير مسلم جامع للسلطات الثلاث الدينية والسياسية والعسكرية، مع مجلس نيابي تنتخب الأمة أعضائه، وبهذا يسلم وطننا، ويتم أمر ديننا، وتصلح أحكام قضائنا، ونحفظ شرعنا وعنقنا تاريخنا الباهر. وهذا لا يناقني ما تدعيه إيطاليا، وما دأبت عليه في خطب رجالها، من أنها لم تحتل ديارنا بنية الاستعمار، وإنما ساققتها دواعي السياسة الدولية في البحر المتوسط. ولو كانت صداقة في دعاواها هذه لما عرضت بلادنا للخراب، بتوالي المهاجمات، واستعمال دهاتها وقدرتها للتفريق والفوضى.

وقد حاولت فصل الأمة بعضها عن بعض بطرق مختلفة، وأبى الله إلا أن يجمع كلمة القطرين الشقيقين، بأن يلتقا حول أمير واحد يرضيانه. وحيث كان سموكم من أشرف عائلة وأكرم بيت، مع ما تجمع في ذاتكم الشريفة من المزايا العالية والأوصاف الجليلة فإن (هيئة الإصلاح المركزية) الحائزة للوكالة المطلقة من (مؤتمر غريان) الذي يمثل الأمة الطرابلسية، بانتخاب واقع منها، قد وجدت في سموكم أميراً حازماً قادراً على جمع الأمة، حائزاً للثقة العامة، محبوباً، فهي لذلك تبايع سموكم أميراً للقطرين طرابلس وبرقة، على أن تقودهما إلى ما يحقق أمانيهما الشريفة الإسلامية المنوه عنها. على أن مبايعتكم كانت مضمرة في كل نفس منذ وقع الاتحاد بين مندوبي القطرين في (سرت) وكان السبب في تأخير تحقيقها طواري الحرب التي طوحت بكل واحد من أعضاء الهيئة ورجال القطر في منطقة شاسعة من المناطق الحربية. وبهذه المبايعه إن شاء الله أصبح سموكم الأمير المحبوب للقطرين المباركين. ومتى سنحت الفرصة عند تشريفكم إيانا، حسب رغبة الأمة، تقام لكم مظاهر هذه البيعة في موكب لائق

٥٢ البيعة لولي الأمر على ما نص الفقهاء هي " تعهد من الجانبين؛ تعهد من جانب ولي الأمر المبايع بأداء واجبه نحو القاعدة التي اختارته ورعاية أهدافها ومصالحها واتخاذ أنجح الوسائل لتحقيقها، وتعهد من جانب القاعدة التي اختارته القيادة بطاعتها وتأييدها ونصرتها " محاضرة للدكتور محمد فتحي عثمان بعنوان " كلمات حول الإسلام والتنظيم السياسي " يناير ١٩٩٥.

بسموكم. والله سبحانه وتعالى يمدكم بروح من عنده ويجعل البركة في البيت السنوسي المؤسس على التقوى والصلاح.^{٥٢}

وبعد أن قبل الأمير إدريس البيعة، أجاب بخطاب جاء فيه:

" وبعد، فقد تناولت بيد الشكر عريضتكم التي أظهرتهم فيها رغبتكم الخالصة في تحقيق غايتكم التي أجمعتم عليها في مؤتمر غريان، وجاهدتم لها جهاداً صادقاً بالأنفس والثمرات، في شخصي، فأخذتها داعياً الله أن يحقق آمال هذه الأمة، ويكفل مساعيها كلها بالنجاح. ولما كان اتحاد الوطن وسلامته هما الغاية التي طالما سعيت إليها، وجدت من واجبي أن أنقل إلى طلبكم بالقبول، وأن أتحمّل المسؤولية العظمى التي رأت الأمة تكليفي بها، فعلي إذن أن أعمل بجد معكم. ولكن لا تنسوا أنني بغير إقدامكم وجدكم لا قدرة لي على شيء. إنني أعلم أن الحياة الخالدة هي للأمم لا للأفراد، وكذلك الأعمال العظيمة الباقية هي التي تنصرف إلى صالح الجميع، فلذلك أدعوه سبحانه وتعالى أن يهدينا إلى كل عمل ثمرته للأمة، إذ من حق كل شعب أن يسيطر على شؤونه، والناس منذ نشأوا أحرار. وقد أظهر شعبنا في كل أدواره مقدار محبته للحرية فدفع مهوراً غالية، فلا يصح لأحد أن يطمع في استعباده والاستبداد بشؤونه. لقد اشتدتم علي الشورى، وهي أساس ديننا وسأعمل على قاعدتها. هذا وقد رأيت أن أقر الأمور على ما هي عليه حتى تجتمع جمعية وطنية لوضع نظام البلاد. فلذلك أكل إلى الهيئة المركزية، لما بدأت من الحمية والعدل والدراية، أن تستمر على إدارة شؤون القطر الطرابلسي، ولي الثقة العظيمة في حكمة رئيسها البطل الحازم أحمد بك المريض ورفقائه والرؤساء الكرام، الذين أيدوا مساعي الهيئة المثية، أن يتحملوا مشاق المسؤولية بصير لتثبيت دعائم البناء الوطني الذي شيده وأسأله تعالى أن يمد الجميع بعنايته ويثبت الأقدام ويقهر الأعداء ويمن بالنصر الموعود، إنه على ما يشاء قدير. "

ومرة أخرى وليس أخيرة يتحدث زعماء القطرين بنفس اللغة وبنفس المضامين "الدستور" و "الشورى" و "الجمعية الوطنية" و "الحكومة الدستورية" و "المجلس النيابي" و "الانتخابات".

٥٢ وقع على كتاب البيعة أحمد المريض، رئيس هيئة الإصلاح المركزية، وعبد الرحمن عرام، مستشارها، ثم أعضاء الهيئة محمد بن عمر، وبشير السعداوي، وحسين بن جابر، ومحمد فرحات، وعبد الرحمن زبيدة، ومحمد التائب، وسالم البجياح، وعثمان القيزاني، وعمر بو ديبوس، ومحمد صادق بن الحاج، ومحمد مختار كعبار، ومحمد فكيني، والصويعي الخيتوني، كما وقع على البيعة من الأعيان محمد النيب، ومحمد سوف، وعمر ضياء، وعلي أبو حبيب، وأحمد الشتيوي، ومحمد سعدون قائد الجيش الوطني، وفرحات القاضي، ومحمد القرنتي، وأحمد السني، والبغدادي بن معيوف، ومحمد الصغير المريض.